بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور
علي خليفة الكواري

Ali Khalifa Al-Kuwari
B.Comm., Ph.D Social Science,
Asst. Prof., of Economics Science.

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة الثاني حفظه الله
نائب الامير وولي العهد ،
الدوحة قطر .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

مر اكثر من عام على طلب مقابلة سموكم ولم اقابلكم بعد ، فرأيت ان اكتب مبينا ما لحق بي ، ومصرحا بما اشعر به من مرارة المعاناة . وما كان لي ان اكون صريحا لولا معرفتي بسموكم ، وتقديري لطبيعة صلتي بكم التي قامت دائما على الصدق والصراحة خالصة لوجه الله ومصلحة الوطن .

يا صاحب السمو ، مر عام وكاد ينتصف اخر منذ ان بدأ التضيق الراهن علي ، وبدأت العقوبات تتداعى . وانا لااستحق ذلك ولا يتوقعه لي منصف عرفني عن قرب . وسموكم خير من يعرفني عن قرب وكنت ومازلت اتوقع منكم التكريم ، والمساعدة في رد الاعتبار ، عن ما اصابني على مدى ثلث قرن ... قضيت معظمه محروم من حقوق المواطن ... اكافح من اجل الوجود ، وتحقيق الذات ، والحياة الكريمة ...
حرمت من البعثات الدراسية ، ومنعت من الوظائف العامة ، بالرغم من انني من بين اول القطريين الذين دخلو الجامعات ، ومن بين اول دفعة تخرجت عام ١٩٦٦ . ويعرف سموكم انني من بين اكثر المؤهلين لتولي عدد من الوظائف في القطاع العام والخاص .

الى جانب ذلك استبعدت تماما من المساهمة في الحياة الاكاديمية في بلدي منذ عام ١٩٨٢م ، هذا بالرغم من اني اول من حصل على دكتوراة فلسفة ودرس في جامعة قطر ونال رتبة استاذ مساعد من القطريين ... وكنت لفترة بعد ذلك المؤهل بين القطرين لتولي عمادة كلية في الجامعة. واضافة الى كل ذلك حرمت من المساهمة في النشاطات الفكرية والثقافية ،

P. O. Box 113, Doha - Qatar, Cable: DRALI, Tel.:866744, Fax-0974-875975.

ومن الكتابة في الصحافة والتحدث في بقية اجهزة الاعلام المحلية . واخيرا انه بالرغم من انني اول من مارس مهنة تدقيق الحسابات وزاول مهنة الاستشارات الادارية والاقتصادية منذ عام ١٩٨٣، الا انني لم احصل على تكليف يذكر من ادارات الدولة ومؤسساتها .

ولايفوتني ان اوكد هنا ان شكواي ليست طمعا في المناصب، ولا هي لاسباب مالية او ومنفعة شخصية ... فانا لم احرم من ذلك دائما.... وانما اشكو حرماني من شرف المساهمة في الخدمة العامة والعطاء من اجل بلدي بالقدر الذي تسمح به قدراتي ويتيحه تعليمي وتدريبي .

نعم ياصاحب السمو انني لااستحق ماوقع علي من ظلم منذ فترة مبكرة تعود الى عام ١٩٦٠ . ففي ذلك العام اعتقلت مع قرابة العشرين من اعضاء نادي الطليعة. وكان نصيبي من العقوبة اكبر بسبب رئاستي للنادي، الذي ساهم في تنمية الحياة الثقافية في تلك الفترة المبكرة من تطور قطر . ومنذ اغلاق النادي وانا هدف لعقوبات بدأت بالفصل من البعثة الدراسية عندما كنت ادرس في القاهرة عام ١٩٦٣ . ثم تبع ذلك حرماني من العمل في الحكومة والمؤسسات والشركات التابعة لها وشركات النفط العاملة في قطر . واستمر حتى عام ١٩٧٢ منعي من العمل و حرماني من البعثات الدراسية بالرغم من تفرغي للدراسات العليا في عام ١٩٧٠ .

وقد كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٢استثناء في نظرة الحكومة لي وتعامل اجهزتها معي . وكان ذلك التحول بفضل حكمة سمو الامير، وتوجهاته نحو مزيد من الانفتاح السياسي ، من اجل اسراع خطى البناء على اثر تولي سموه مقاليد الحكم عام ١٩٧٢. لقد كان ذلك العقد من الزمن فرصة طيبة لي ، حيث ساهمت في ادارة قطاع النفط في تلك الفترة الحرجة من تاريخه ، كما ساهمت في الحياة الاكاديمية عن طريق التدريس والبحث ومن خلال تأسيس وادارة مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر.

وللأسف تغير الوضع منذ عام ١٩٨٢ ، دون ان تكون لي يد فيه ... ولسبب بسيط تمثل في خروج كلمة غير مقصودة ، من محاضر جرته المناقشة في احدى المحاضرات التي نظمها مشروع دراسات التنمية حول المشاركة السياسية . وقد اوضحت ذلك لسمو الامير عندما طلبت مقابلته عام ١٩٨٢. كما ناقشت المسألة مع سموكم ، واوضحت وجهة نظري حول

ذلك الامر عندما التقيت بكم عام ١٩٩١ .

وكما تعلمون يا صاحب السمو انني منذ عام١٩٨٢ عشت على هامش النشاط الرسمي في بلدي . وبالرغم من ذلك ، تعايشت مع ظروف الجفوة ، وكانت صلتي بسموكم مستمرة ، واملي كبير في ازالة اسباب القطيعة لما فيه خير الوطن وتقدمه . وقد عشت قانعا وانصرفت الى ادارة شئوني ، والتفرغ اكثر للدراسة والبحث والاهتمامات الاكاديمية والثقافية... امارس معظمها خارج بلدي ... فاقمت علاقات اكاديمية مع عدد من الجامعات والمعاهد والمراكز من بينها جامعتي هارفرد واكسفورد ... كما قمت بالتدريس احيانا واشرفت على رسائل ودراسات عليا ، وكتبت عدد من الكتب والدراسات والبحوث والقيت المحاضرات ، فضلا عن المشاركة في عدد كبير من الندوات والمؤتمرات والمنتديات ومجالس ادارة عدد من الدوريات . وقد كنت طوال تلك الفترة وجه مشرف لبلدي ، تحرص الاوساط الاكاديمية والثقافية على مشاركته . وغني عن التاكيد ان الفضل في ذلك كان دائما ينسب لأهله ، واهل الفضل في ذلك هم اولي الامر في بلدي ، الذي ماكان لي ان اتحرك واساهم في العطاء الفكري والثقافي دون ان تكون سياستهم شاملة لما تتطلبه حرية الرأي وسماع الرأي الاخر . ان حكمة سمو الامير حفظه الله وسموكم كانتا وراء ما حققته من حضور وما استطعت تقديمه من مساهمات متواضعة تحسب لبلدي ، كما تنسب الى المستوى الذي تنطلق منه نظرة اولي الامر الى المواطنين ، مؤكدة بذلك ان اختلاف الراي لايفسد للود قضية.

ان الوضع الذي رضيت به قانعا ، ووطنت النفس على قبوله ، لم يستمر في ظروف التوترات التي خلفتها حرب الخليج . فقد بدأت المعاملة تتغير منذ عام ١٩٩١ . ولأول مرة وجدت امر تفتيش ومصادرة ينتظرني في المطار ، حيث أخضعت لتفتيش دقيق ، وتعرضت لمصادرة اوراقي الخاصة ، وكل ما كان معي من كتب ومجلات بصرف النظر عن محتوياتها ، ودون مراعاة لاصول التفتيش الجمركي واعتبارات قانون المطبوعات . وقد سارعت الى اطلاعكم على مانالني من سوء معاملة ، وما اخشاه من دخول طور، لم نعهده منذ عام ١٩٧٢ في علاقة اجهزة الامن بالمواطنين . وقد كان لامر سموكم اعادة اوراقي ومرفقاتها اثر طيب في نفسي .

ولكن اطمئناني لم يطول ، حيث بدأت معاملة اجهزة الحكومة تتغير ... واخذت الضغوط علي ، منذ عام١٩٩٢ تتزايد . ويعود السبب المباشر الى توقيعي على عريضة قدمت الى سمو الامير من مواطنين ، فضلوا ان يصدقوا اولي الامر القول ... وقدروا ان وسيلة ذلك رفع عريضة تعبر عن همومهم واهتماماتهم بصراحة الى سمو الامير ، باعتباره المرجع الذي تقتضي الامانة مخاطبته فيما اصبح يشغل بال المواطنين ، واضحى تناقله في اللقاءات الخاصة ، وتضخيمه نتيجة غياب المعلومات وتفشي الاشاعات ، يؤدي الى احباط المواطنين ويؤثر سلبا على الروح الوطنية ، ويضعف الغيرة على المصلحة العامة . ان توقيعي مع الاخرين على العريضة جاء ضمن سياق ما سبق ان سعيت اليه من اصلاح ، وابديته علنا من اراء وكتبته من بحوث ودراسات . وما كان لي ان اتخلف عن التوقيع عندما دعيت اليه ، اقتناعا مني بضرورة الصدق مع ولي الامر ، واهمية فتح قنوات شرعية للتناصح والتشاور بين الحاكم والمحكوم ... انه اذا تعذروجود قنوات شرعية لايصال هموم المواطنين الى اولي الامرمنهم ، يصاب الشعب كله بالاحباط ، الذي يؤدي الى نمو الروح السلبية ، وينشر الياس من امكانية بروز حلول جماعية لمشكلات الحياة والتطور ، الامر الذي يزيد من ميول الانحراف ويسهل على النفوس الضعيفة تبرير تغليبها المصالح الشخصية الانية على الصالح العام ، باعتبار ان الحلول الجماعية متعذرة في غياب قنوات التواصل الشرعي الصادق بين الحاكم والمحكوم . وعندما علمنا ان اولي الامر تفهموا اسباب العريضة ودوافع من وقعوا عليها ، ولكنهم استنكروا تسرب العريضة الى اجهزة الاعلام العالمية ، سارع بعض الموقعين على العريضة الى توجيه رسالة الى سمو الامير توضح وجهة النظر التي انطلقت منها العريضة . وكذلك طلبنا اثناء مقابلتنا لوزير شئون الديوان مقابلة سمو الامير ومقابلة سموكم لتوضيح ذلك ، وازالة الأستياء ، وما تسبب فيه من معاملة قاسية لم نعهدها من قبل ، في ضوء مانعرفه من حلم اولي الامر وحكمتهم .

ولعل ما تلى ذلك من احداث ، امر يصعب فهمه في سياق العلاقة بين الحاكم والمحكوم منذ عام ١٩٧٢. وقد اصابني من ذلك التغيير مالا استحقه ، وما لم اكن اتوقعه او اظن ان اولي الامر يسمحون به . فقد بدأت العقوبات بمنعي من السفر في ١٩٩٢/٥/٣، عندما كنت ذاهبا لالغاء محاضرة دعاني

الى الغائها المعهد العربي للتخطيط في الكويت . وتم التحفظ على جواز سفري منذ ذلك التاريخ . وصاحب ذلك قطع معاشي التقاعدي اعتبارا من شهر مايو ١٩٩٢ . ثم تداعت اجراءات غير مباشرة، نالت مني معنويا ، ونقصت عيش اسرتي ، واطمئنان اطفالي ، كما اضرت بي مهنيا وماديا ، وادت الى تحريض جهات عديدة في البلاد على معاملتي معاملة الذي يسهل التطاول عليه ، والتعدي على حقوقه ، وضياع مصالحه ، بعد ان تصورت ان الحصانة قد رفعت عني ، وان حقوقي كانسان وكمواطن لم تعد مكفولة ، وفق ما يؤكده نصا وروحا ، النظام الاساسي المؤقت المعدل ، الذي كفل حقوق المواطنين وحدد واجباتهم .

واليوم يا صاحب السمو ، بعد ان مر عام وانتصف اخر من تداعي العقوبات ، جئت بكتابي هذا انشد الانصاف ، كما اناشدكم رفع الحجر عني بما يكفل مساهمتي في خدمة بلدي في حدود استطاعتي وما يفرضه الواجب علي . ان الوطن ليس غنيا عن مساهمة ابناءه مهما تواضعت مساهمتهم . بل ان المرحلة الراهنة هي احوج ماتكون للتناصح والتشاور بين الحاكم والمحكوم لما فيه خير الوطن ورفعته واستقراره . وفي هذا السياق اتطلع الى لقائكم من اجل ازالة ما طرأ على العلاقة الطيبة من شوائب .

وتفضلوا ياصاحب السمو بقبول فائق التقدير و الاحترام

علي خليفة الكواري

الدوحة ١٩٩٣/٧/١٢